

الحكومة اليمنية تطالب الأمم المتحدة بالتدخل لوقف محاكمات الحوثيين (التعسفية)

وكانت أعلى سلطة قضائية في اليمن (مجلس القضاء الأعلى)، أصدرت قراراً في وقت سابق ملخصه «عدم مشروعية الحاكم في مناطق سيطرة الحوثيين وما ينتج عنها من أحكام غير قانونية واعتبار ما يصدر عنها، هو ممارسة الابتزاز وجباية الأموال فقط».

اليمنية، إلى أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بحسب وكالة سبأ «الرسمية» ودعت الحكومة إلى «ممارسة الضغط على مليشيات الحوثي الانقلابية وإيقاف تلك المحاكمات التعسفية باعتبار أن القضاء في هذه المناطق يفقد الاستقلالية والمشروعية».

طالبت الحكومة اليمنية، الأمم المتحدة بإيقاف «المحاكمات التعسفية وغير القانونية» التي تقوم بها جماعة «أنصار الله» (الحوثيين)، بحق الناشطين الحقوقيين والصحفيين وأعضاء البرلمان والنساء. جاء ذلك في خطاب وجهته وزارة حقوق الإنسان بالحكومة

حركة الجهاد الإسلامي: وقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ فجر أمس

هلكوم حذر في غزة يطوي يومين دامين من التصعيد الإسرائيلي



الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي

حصيلة العدوان تصل إلى 34 شهيداً و110 جريحاً

أعلنت حركة الجهاد الإسلامي، أمس الخميس، عن الاتفاق على وقف إطلاق النار مع إسرائيل في قطاع غزة، وذلك بوساطة مصرية؛ فيما قالت وزارة الصحة، إن حصيلة التصعيد الإسرائيلي بلغت 34 شهيداً، و110 جريحاً.

وقال المتحدث باسم الحركة، مصعب البريم، في تصريح خاص لوكالة «الأناضول»: «تم التوصل إلى وقف إطلاق نار في قطاع غزة، وقد بدأ بالسريران مع الساعة الخامسة من فجر اليوم (بالتوقيت المحلي 3 تغ)». وأكد البريم أن التوافق على وقف إطلاق النار تم تنفيذه وفقاً «لشروط المقاومة الفلسطينية والتي مثلتها وقادتها حركة الجهاد الإسلامي». وكانت حركة الجهاد الإسلامي قد قالت، إنها وضعت شروطاً محددة «للقبول بوقف إطلاق النار مع إسرائيل».

جاء ذلك في لقاء تلفزيوني للأمين العام للحركة، زياد النخالة، مع قناة «الميادين» اللبنانية، حيث قال: «من شروطينا للتهنئة وقف إسرائيل للاعتيالات، ووقف استهداف مسيرات العودة الأسبوعية قرب حدود قطاع غزة، والتزام إسرائيل بتفاهات كسر الحصار عن غزة (جرت نهاية عام 2018 بوساطة أممية وقطرية ومصرية)». من جانبها، أعلنت وزارة الصحة أن الصحة أن العدوان الإسرائيلي تسبب باستشهاد 34 فلسطينياً، وإصابة 110 آخرين بجراح مختلفة. ومن بين الشهداء، 6 أطفال و3 نساء.

فاجعة استشهاد 8 فلسطينيين من عائلة واحدة

قتلت غارة شنتها الطائرات الحربية الإسرائيلية فجر أمس الخميس، على منزل يعود لعائلة «السواركة»، في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، 8 فلسطينيين، بينهم خمسة أطفال وسيدتين. المنزل، بحسب شهود عيان، مكون من الواح «الصفائح»، وأغلقت النابولون.

وأقر الجيش الإسرائيلي بمسؤوليته عن الهجوم، بدعوى استهداف قائد في حركة الجهاد الإسلامي. وقال الناطق باسم الجيش، أفيخاي أدري، في تغريدة نشرها على حسابه بموقع «فيس بوك»: المدعو رسمي أبو ملحوس (السواركة) القيادي في الجهاد الإسلامي وقائد الوحدة الصاروخية في لواء الوسطى في التنظيم قتل الليلة الماضية في الغارة على دير البلح». وجاءت هذه الغارة الإسرائيلية، في ساعة متقدمة من الفجر، حيث كان جميع أفراد العائلة بداخله يغطون في نوم عميق.

ثمانية أشخاص من هذه العائلة سقطوا شهداء، و12 آخرين أصيبوا بجراح مختلفة. والشهداء هم، وفقاً لتصريح وزارة الصحة الفلسطينية، «معاذ محمد سالم السواركة (7 أعوام)، ومهند رسمي سالم السواركة (12 عاماً)، ووسيم محمد سالم السواركة (13 عاماً)، يسرى محمد عواد السواركة (39 عاماً)، ومريم سالم ناصر السواركة (45 عاماً)، ورسمي سالم عودة السواركة (45 عاماً)».

فيما لم تكشف الوزارة عن اسمي طفلين انتشلت جثمانيهما في ساعة متأخرة الخميس. وفور حدوث الغارة، توجه عدد من المواطنين نحو منزل عائلة «السواركة»، ليصدموا بمشهد تسوية المنزل بالأرض (تدميره بشكل كامل)، على جميع سكانه النائمين. بأيديهم، بدأ المواطنون بنجش الرمال ومساندة طواقم الإسعاف بانتشال الشهداء من تحت ركام المنزل المستهدف. وانتشل المواطنون أطفالاً مدفونين تحت ركام المنزل، في مشهد يوحي بأنهم «لا زالوا نائمين وأن الغارة لم تعكر صفو نومهم»، بحسب إفادة شهود عيان لمراسلة «الأناضول».

وانخفضت في ساعة متقدمة من فجر أمس الخميس، وتيرة الهجمات التي شنتها إسرائيل على القطاع.

وأخر هذه الهجمات، كانت غارة استهدفت منزلاً في مدينة دير البلح، وسط القطاع، أدت إلى استشهاد 8 من أفراد العائلة وإصابة 12 آخرين.

ولم تعلق إسرائيل، رسمياً، على أبناء وقف إطلاق النار، لكن الجيش الإسرائيلي أعلن عن تخفيف القيود المفروضة على تحرك السكان، في المناطق التي تعرضت لقصف صاروخي فلسطيني.

كما قال مصدر سياسي إسرائيلي، قال لصحيفة «معاريف»: «الأفعال على الأرض ستحدد، إسرائيل لم تقدم شيئاً، من سيؤذيها، سنؤذيها، لا يوجد تغيير في السياسة».

وشن الجيش الإسرائيلي، عملية عسكرية على قطاع غزة، بدأها باغتيال بهاء أبو العطا، القيادي بسرايا القدس، الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، وزوجته.

تسببت هذه العملية باستشهاد 34 فلسطينياً، وإصابة 110 آخرين بجراح مختلفة، وفق وزارة الصحة الفلسطينية. ومن بين الشهداء، 8 أطفال و3 نساء.

ورداً على عملية الإغتيال، أطلقت فصائل فلسطينية، عشرات الصواريخ، باتجاه المدن الإسرائيلية، في عملية أطلقت عليها سرايا القدس، في بيان وصل «الأناضول»، نسخة منه، اسم «صباح الفجر».

وأعلن الجيش الإسرائيلي، رصد إطلاق 360 قذيفة صاروخية، من قطاع غزة باتجاه إسرائيل.

ساد الهدوء الحذر أجواء قطاع غزة، بعد مرور أكثر من يومين داميين جراء الهجمات التي شنتها طائرات حربية إسرائيلية على أهداف بمناطق متفرقة من قطاع غزة.

يأتي ذلك عقب إعلان حركة الجهاد الإسلامي، عن التوصل لوقف إطلاق نار مع إسرائيل في قطاع غزة، بوساطة مصرية.

وقال المتحدث باسم الحركة، مصعب البريم، في تصريح خاص لوكالة «الأناضول»: «تم التوصل إلى وقف إطلاق نار في قطاع غزة، وقد بدأ بالسريران».

وأكد البريم أن التوافق على وقف إطلاق النار تم تنفيذه وفقاً «لشروط المقاومة الفلسطينية والتي مثلتها وقادتها حركة الجهاد الإسلامي».

وكانت حركة الجهاد الإسلامي قد قالت، ليلة الأربعاء، إنها وضعت شروطاً محددة «للقبول بوقف إطلاق النار مع إسرائيل».

جاء ذلك في لقاء تلفزيوني للأمين العام للحركة، زياد النخالة، مع قناة «الميادين» اللبنانية، حيث قال «من شروطينا للتهنئة وقف إسرائيل للاعتيالات، ووقف استهداف مسيرات العودة الأسبوعية قرب حدود قطاع غزة، والتزام إسرائيل بتفاهات كسر الحصار عن غزة (جرت نهاية عام 2018 بوساطة أممية وقطرية ومصرية)».

الطائرات الحربية الإسرائيلية لم تغادر سماء قطاع غزة ولا زالت تحلق على ارتفاعات منخفضة، فيما توقف سماع دوي انفجارات الغارات.

ملادينوف: الأمم المتحدة ومصر عملتا على منع انجرار غزة نحو الحرب

قال منسق عملية السلام بالشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، أمس الخميس، إن منظمة الأمم المتحدة ومصر، بذلتا جهوداً كبيرة لمنع انجرار قطاع غزة نحو الحرب. وأضاف ملادينوف، في تغريدة له على موقع تويتر، في تعقيبه على التوصل لوقف إطلاق النار بغزة: «عملنا لمنع تدهور التصعيد الخطير في غزة إلى حرب» وبيّن أن «الساعات والأيام القليلة القادمة ستكون حاسمة». ودعا جميع الأطراف إلى إظهار أقصى درجات «ضبط النفس لمنع إراقة المزيد من الدماء». واستكمل قائلاً: «الشرق الأوسط ليس بحاجة للمزيد من الحروب». كما قال مصدر سياسي إسرائيلي، قال لصحيفة «معاريف»: «الأفعال على الأرض ستحدد، إسرائيل لم تقدم شيئاً، من سيؤذيها، سنؤذيها، لا يوجد تغيير في السياسة».

كاتس: سياستنا في الاغتيالات مستمرة

قال وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، إن قيادة بلاده مستمرة في سياسة الاغتيالات على الرغم من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة. وقال كاتس لإذاعة الجيش، أمس الخميس، «إسرائيل ستؤذي كل من يحاول إيذاءها»، وأدى اغتيال إسرائيل للقيادي في الجهاد الإسلامي بهاء أبو العطا، إلى التصعيد في قطاع غزة خلال اليومين الماضيين. واعتبر مسؤولون إسرائيليون أن أبو العطا «كان قنبلة موقوتة». وقال كاتس «لقد تعرض الجهاد الإسلامي للضرب بشكل غير مسبوق في سياستنا الهجومية». وكانت وزارة الصحة الفلسطينية قالت إن 34 فلسطينياً و111 أصيبوا في الهجمات على غزة التي استمرت يومين.

العراق: 3 قتلى و35 جريحاً في بغداد بسبب الغاز المسيل للدموع



قتلى في احتجاجات العراق

أكدت الشرطة العراقية ومسعفون سقوط 3 قتلى على الأقل بين المحتجين في بغداد وإصابة 35 أمس الخميس، بعدما أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين.

وقتل متظاهران عراقيان، خلال تفريق قوات مكافحة الشغب محتجين معتمدين في ساحة الخلاني، وسط بغداد، بحسب مصدر أمني.

وقال المصدر، للأناضول، مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، لأسباب أمنية، إن «قوات مكافحة الشغب حاولت، ومنذ الساعات الأولى من صباح أمس، تفريق محتجين معتمدين في ساحة الخلاني قريبين من جسر السنك المؤدي إلى المنطقة الخضراء».

وأضاف، أن «القوات الأمنية أطلقت قنابل مسيلة للدموع على المحتجين في ساحة الخلاني، لتصيب إحداهم رأس محتج ليفارق الحياة على إثره على الفور، بينما توفي متظاهر آخر في المستشفى متأثراً بجراحه».

ويشهد العراق، منذ مطلع أكتوبر الماضي، احتجاجات شعبية في العاصمة بغداد ومحافظات أخرى، تطالب برحيل حكومة عادل عبد المهدي، التي تتولى السلطة منذ أكثر من عام. ومنذ ذلك الوقت، سقط في أرجاء العراق أكثر من 325 قتيلًا و15 ألف جريحاً، وفق إحصاء أعدته الأناضول، استناداً إلى أرقام لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، ومفوضية حقوق الإنسان (رسمية تتبع البرلمان)، ومصادر طبية.

والغالبية العظمى من الضحايا من المحتجين الذين سقطوا مواجهات مع قوات الأمن ومسلحي فصائل شيعية مقرّبة من إيران.

وطالب المحتجون في البداية بتحسين الخدمات وتأمين فرص عمل ومحاربة الفساد، قبل أن تشمل مطالبهم رحيل الحكومة. ويرفض عبد المهدي الاستقالة، ويشترط أن تتوافق القوى السياسية أو لا على بديل له، محذراً من أن عدم وجود بديل «سلس وسريع»، سيترك مصير العراق للمجهول.

حزم الإصلاحات لم تخفف زخم الاحتجاجات

على أمل نزع فتيل أزمة غير مسبوقة في العراق، تبنت حكومة عادل عبد المهدي حزم إصلاحات متعاقبة، منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية المناوئة لها، لكنها لم ترش المحتجين، الذين يصرون على رحيل الحكومة.

مطلع أكتوبر الماضي، بدأت الاحتجاجات؛ للمطالبة بتحسين الخدمات العامة، وتوفير فرص عمل، ومحاربة الفساد، قبل أن تتوسع وترتفع معها المطالب إلى رحيل الحكومة، بل وكل النخبة السياسية الحاكمة منذ إسقاط نظام الرئيس الراحل، صدام حسين، عام 2003.

في اليوم الخامس من الاحتجاجات، عقدت الحكومة جلسة استثنائية خرجت بحزمة قرارات إصلاحية استجابة لمطالب المتظاهرين، تضمنت القرارات إعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان يشمل بناء 100 ألف وحدة سكنية موزعة على المحافظات، ومنح الأولوية للمحافظات والمناطق الأكثر فقراً.

وأن تعزز وزارة المالية رصيد صندوق الإسكان، لزيادة عدد المترشحين، وتكبيهم من بناء الوحدات السكنية على قطع الأراضي التي ستوزع على المواطنين، وتضمن ذلك في موازنة عام 2020، على أن تكون القروض معفاة من الفوائد.

وكذلك وقف حملات إزالة تجاوزات المساكن العشوائية التي يستغلها ثلاثة ملايين من الفقراء، في أوضاع متردية وخالية من الخدمات.